مثل ادعاءات مابعد الحداثيين اليوم ـ مرتبطة ببرنامج عمل محافظ يهدف إلى كبح (أو تهميش) الحوار السياسي الفعّال. كان كتاب ألسادير ماكينتير (**ضدّ الصور الذاتية للعصر**)[١٩٧١] من بين أكثر منتجات تلك الفترة حضوراً، خاصةً بسبب نقده الفلسفي الرّصين للنظرة النسبوية التي كان يتبنّاها مفكّرون من الطراز الثقافي الصّاعد. وقد كان جوهرياً في طرح ماكينتير التفريق بين التشخيصين **العقلاني** و **السببي** للسبب الذي يجعل البشر يتصرّفون ويفكّرون كما يفعلون، أو الإختلاف ــ المعبّر عنه بلغة هابرماسية ــ بين المعتقدات التي هي نتاج مجموعة محدّدة من المصالح الإستراتيجية وبين المعتقدات التي هي حصيلة ممارسة سببٍ عقلاني أو نقدي يسعى لاكتشاف الحقيقة. من هنا:

فأن تصفَ معتقداً ما بأنه لاعقلاني هو أن تصفَ الآليات والمواقف الفكرية التي يتمسّك بها أولئك الذين يعتنقونه. وهذا يعني ــ على الأقلّ في الحدّ الأقصى ـ بأنّ المعتقد غير هشّ أمام الحوار العقلاني.... ذلك أنّ شرح المعتقد العقلاني ينتهي بوصف الأعراف و الطرق الفكرية المناسبة؛ [في حين أنّ] شرح المعتقد اللاعقلاني يجب ان يتمّ ضمن نطاق التعميمات السببية التي تربط بين الشروط المسبقة المعلن عنها خصيصاً ضمن سياق البنى الإجتماعية أو الحالات النفسية ـ أو كلتيهما معاً ـ و بين أصل المعتقدات.[٢٢]

بعض نسخ هذا الطرح متضمنة في كلّ زعم يحاول أن يميّز بين المعتقدات الصالحة وتلك غير الصالحة (أو المُحَرّكَة أيديولوجياً) سواء قُدّمت من منطلق كانطي أو ماركسي أو ـ كما هو الحال لدى هابرماس ــ من منطلق "براغماتي ماورائي" مستند إلى قيم الإنفتاح التواصلي والتبادل الحواري المعقلن. و قد رُفض هذا الطرح، جدلاً، و بشكل مسبق، من قبل مفكرين من أمثال بودريار، رورتي، فيش، الذين يلغون هذا التمييز عبر القيام ببساطة بدمج أنظمة خطاب الحقيقة (أو الباحث عن الحقيقة) بما هو حالياً "صالح عن طريق الإعتقاد". إذ بالنسبة لهؤلاء، لا شيء يمكن اعتباره بمثابة